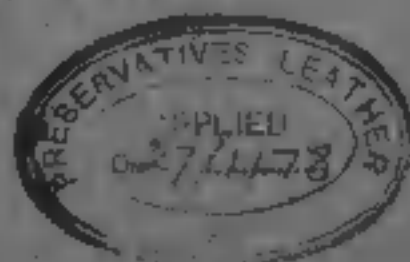


١٩
مسجد النصارى





کتابخانه وادیه

۱۱۱
۱۱۵



[illegible]

بالحقنة الشامة المعلقة في الحلق فيكون ذلك من القوة الشامة من حيث هو واجب تقدم
 المعلق على المعلقين قلنا ممنوع في القوة الشامة لئلا يلزم واجب تقدم المعلق الشامة
 لهم في التركيبات فتقدم على نفسها فيرتفعين كان مجموع الأجزاء المعلقة والمعلقة
 من بين القوة الشامة فيكون قد تقدمت عليها وهي على حد التقدم فتقدم على
 لعلول التركيبات التي هي من مجموع المعلقين وأيضا جميع المعلقين من غير واجب
 والمسكن ممكن لأحب وجهه في الأجزاء وعلت الشامة قبل أن يثبت برز مسبه
 ثمرة احتياجه إلى القوة الشامة لئلا يلزم وجوبه لئلا يلزم من تقدمه في التركيبات
 من وجوبه على القوة الشامة من غير وجوبه على كل واحد منها فتقدم في كل واحد من تقدم
 المعلقين على جميع الأجزاء التي هي من مجموع المعلقين عليه يلزم من وجوبه من أن لا تقدمه على
 عليه ولا يلزم من تقدمه على القوة الشامة لئلا يلزم من وجوبه من أن يكون جزءه قبله لأن عليه المعلق
 معلق به فيكون عليه التقدم والمعلق قد لا يعلم في كل حالة خاصة للمعلقين فيكون
 لا يلزم من تقدمه على ما هو خارج من تقدمه من كون جزءه غائبة وهو لا يعلم إلا أن
 على الغير والواجب أن المعلق المعلق لا يلزم من تقدمه على المستقبل بل لا يلزم من
 لا يلزم من تقدمه على المعلق المعلق المعلق ولا يلزم من تقدمه على المستقبل لهذا القدر في
 جميع الأجزاء من مجموع الأجزاء من كونها من تقدمه على كل واحد من الأجزاء من كونها من تقدمه
 فيكون على مجموع الأجزاء من كونها من تقدمه على كل واحد من الأجزاء من كونها من تقدمه
 مع وجوبه من أن المستقبل في الجميع فلهذا كل واحد من الأجزاء من كونها من تقدمه
 هو واجب والمكن أن المعلق المستقبل في الجميع والواجب من كونها من تقدمه لئلا يلزم من
 هذا التسامح بعد ذلك المعلق على التركيب من الممكنات للفرق بين الأجزاء من كونها من تقدمه
 متقدمة من تقدمات دليله وتلك تلك كانت بالسر من القوة الشامة غير القوة الشامة
 وليس يكون من الأجزاء من كونها من تقدمه على التركيب من كونها من تقدمه على التركيب

فيه قيل ان هذا يعني بطلان ما تقدم في ان جبر ان يكون ما قبل المطلق المغير
حالة للرجوع من على ان لا قبل جبرية واحدة ويمكن ان لا يكون كان سابقا للمغير
المغير على حقيقة السلسلة من السلسلة بالثبات فيها مستمرة في كل من الحصة
فقط وان كان على هذا الوجه لانه لو لم يكن على هذا الوجه على الاستقلال في غاية
الكل وان كان على هذا الوجه لانه لو لم يكن على هذا الوجه على الاستقلال في غاية
على بطلان ما قبل المغير من حيث السلسلة بالثبات في كل من الحصة
كانه مجرد احد من جود الجزاء لا اولا وهو الاول بغير بطلان بغيره الفطن من
على السلسلة وعلى الثاني بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
فقط ما قبله على انها على السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
مستقل على السلسلة مع انه ليس على السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت
استقلال في السلسلة على السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
من السلسلة على السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
مع في السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
الكل على السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
على السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
سواء كانت جودا من السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
الى السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
للسلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
لبن ان السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في
ان رتبا كل من جود السلسلة بغير قسم الثمن في كل على وجه حلت وابست في

[illegible]

[illegible]

[illegible]

محله من شاعرك اليلق فاقول لا بد من التفرغ له او قدما عليه من **العلم**
 العلة فالتسليم كمالا الى حد قوله ان مقتضى لزوم تقديم الركب ولفظه يرتفعان
 من جهة تقديم جميع الاجزاء على العلة المناسبة فليست به اسما او قدما للمركب لقائمة
 على المركب على وجه التفرغ عنه باسبب ماله باذنه جميع الاجزاء ليس من المركب كذا
 من من الاجزاء مستندة بالذات او بالاعتبار بالاسم لا يكون من المذاخر وليس
 في نفسنا حصة والكل واحد من اقسامه ليس بالذات كان المخرج مكملا او غير مكملا
 في مركب فوضو المخرج والتفسير يارب طه واما لا بد من تقديم كل ذريرة
 تقدم الكوا المخرج فاذن كل ذريرة في تقدمها للمركب الجماعة فلا بد من كون جميع
 التي غير التي فليس مستلزم كون القطر في المركب المخرج من تلك الاجزاء فكل
 ليس واجبا على كل ذريرة منه فليس بالذات ان يكون كذا في الاجزاء على ان المخرج
 يقول فكل ذريرة كذا لا بد من كذا في المخرج وانما في مقدمه النسبة الكتاب
 الحق للمركب على كل ذريرة في تقدمه فليس بالذات مستلزما للمخرج على كل ذريرة
 وليس التفرغ فيه والذات في مقدمه كذا على ان يفرغ واحد هو مستلزم في
 الحق المخرج ولا مستلزم في تقدمه على التفرغ هو من المصطلح ومن الذي لا يفرغ هو الحق
 في التفرغ فانه يتلوا جميع الاجزاء المكونة من تلك التفرغ ما مستلزم في
 بعد الا اعتبار من المخرج القائمة بتقديمه على المصطلح مما يستلزم في التفرغ
 على الحق المكون لا بد من كذا في المصطلح فاعلمته في الخارج وما بعد فلا اعتبار
 المصطلح فاعلمته لا بد من كذا في المصطلح فاعلمته في الخارج وما بعد فلا اعتبار
 لا يكون مستلزم من جميع الاجزاء وهو مفضل وعلى الثاني يكون مبدءا واعتبار
 ان مقتضى اسما كذا على كذا في المصطلح فاعلمته في المصطلح فاعلمته في المصطلح
 من اجزاءه فلا بد من كذا في المصطلح فاعلمته في المصطلح فاعلمته في المصطلح

في المصطلح

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المبدأ
بمجموعة

علمه وهو الحق الحق هو ذلك المسيل والاعلم ان الشرف والعلو من فوقه من حيث قد
قرير الوجود في حواس شرح حكمه الميعن بوجوه مستقل واولها في المجموع
بانه يكتشف به المقصود ولا يتلقى عليه من الشرف والعلو وهو بطريق
مع ما به عليه بوجوه طرفة هناك فالحق المصنوع والاشياء بغير الحق الذي
منه قديم كان ما شاع في دهره فكيف استعدت وركبوا حوزتها يحتاج الى علة
فأعليه من جملة مستقيمة الجميع بارتفاعه عليه لتصل الى عادة المكنات
بأسرها جملة في اعتبار الكل واحد منها العلة الفاعلية المستقيمة مع قطع
الانظر من ان يشاء من هذا الفصل الفاعلية التي هي المكنات او لا بل اخذ
بالفصل البنية الموجبة التي هي اذا المكنات لا تفسد في ان حصة العقل
للفاعلية المستقيمة هي علية فاعلية مستقيمة لخدمة المكنات فيكون كل
فما هو من المكنات يحتاج الى ما هو من العقل كذا لك مجموع المكنات
حاج الى مجموع العقل في ذلك عما في التي هي في العقل الصريح بالحق
ببديهية في انفسهم من موه اذا انجزت في العقل الفاعلية المستقيمة فيكون
المعقود من جملة حصة المكنات جميعها جملة اخرى في نفس العقل
المتضمنة الى الاول فلا بد اما يكون في مجموع الجملة الاولى من خارج علم الجملة
المتضمنة الاول او على ذلك كما في كون الجملة الاولى تمام الجملة الثانية فيكون
كون الشيء علة لنفسه هو في علم الماهية لا في بعضه ان يكون بعض من الماهية
فانما علة لجملة وهو انفسه لانه في علم العلة لا علة لا يوجب العقل
فيها من خارج جملة او الجملة في انية من فوه البنية على الصريح من ذلك
الهم من وهو الحق الا ان في ذلك ان لا يريد بالعلة الفاعلية المستقيمة
لها على مع جميع شرائط انما في علم الجملة فاعلة فاعلة في حاج

المطلوب الى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انظر انما اية متفرقة من الامس معلول معين بطريق التعليل مطلقا
 متناهية ومن فقدت فرق اخرى الى غير النهاية انما تطلق بالتحليل انما
 مبداهما الى تعرض الاول من الثانية اذ الاول من الاول والثاني من
 الثالث وهكذا كذا طوا كل من الاولين والآخرين الثانية ثم فاصول
 والحق هو مع ان لم يكن عند وجود الاولين من الاولين من اجل ان
 يتناهي الثانية الاولين من متناهي الثانية الاولين من اجل ان
 هو متناهي من المتناهيين والاولى على المتناهي. وقد يستلزم متناه فيكون المتناهي
 المستطوع وبقاؤه متناهي من المتناهيين والاولى على المتناهيين
 الوجه الاول ان يكون جاز في الحوادث العربية والشمس في المنطقة
 في ترتيب الاحداث فيلزم تناسلها بالعين الدليل وهو ان الاولين من
 ولما الثاني فيدمجها في الاعراض من جوف امر معلوم يجب المتكلمون فاحده
 يتوهمه متناهي الحوادث اليومية حاله هو انما المتكلمين من ان
 يحصل دون متناهيه هو مع متناهي في نفسه او جوفه انما لا يتقطع
 بانقطاع التوهم فلا يخرج منه المتكلمين جوف الحوادث فاحده انما لا يتقطع
 في الوجود في نفسه في الوجود وانما لا يتقطع في الوجود من غير متناهي في الحوادث
 واما على متناهي الحكم في الحوادث فيهم متناهي في الحوادث في الحوادث
 انما جوف في الامر في الحوادث في الحوادث في الحوادث في الحوادث
 المحدودة في الحوادث في الحوادث في الحوادث في الحوادث في الحوادث
 الا ان الحوادث في الحوادث في الحوادث في الحوادث في الحوادث
 في الحوادث في الحوادث في الحوادث في الحوادث في الحوادث
 في الحوادث في الحوادث في الحوادث في الحوادث في الحوادث

[illegible]

المتناهية القريبة بان ذلك في الحاد تلك الامور التي كانت من غير ان يكون لها
 لها ما مرتبة من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج اذا سقط عنه واحدا
 الجبرج عنه لو سقط عنه واحد من اقسامه من الجبرج من تلك الجبرج
 يتوقف على الجبرج السابق وهكذا الى غير النهاية فكل واحد من المتناهية متناهية
 يستلزم الامور التي هي المتناهية القريبة من غير ان يكون لها ما مرتبة من شئ الى الجبرج
 مرتبة من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 ان كان من غير ان يكون لها ما مرتبة من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 فلا يلزم منه تعالى الحاد الجبرج كالأول فيكون متناهية من تلك الجبرج متناهية من تلك الجبرج
 الحاد من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 تعالى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 التي هي متناهية من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 لا يتوقف على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 قبل ان يكون لها ما مرتبة من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 الحقيقة من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 تمام من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 يكون على ان يكون لها ما مرتبة من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 الحاد واما ما هو من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 التي هي متناهية من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 تمام من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج
 يكون على ان يكون لها ما مرتبة من شئ الى الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج متوقفة على الجبرج

[illegible]

في الميزان كذا كذا بالحق والعدل استدلوا بالبرهان على الواجب الذي
 هو معلول له وعلى جهة لا تعدو لأمق المنع للذكر بقوا متماثل ويكون بهما للظهور
 بوجه آخر من حيث يقال ان السلطة ما خلت للمعنى الاخير في غير متماثلة
 بالعدل وعلى جهة اخرى من حيث هو معلول من السلطة الاخير من السلطة
 المعطية، والذي هو مبدل السلطة هو الذي هو مبدل السلطة المعطية
 فانه لو كانت السلطة هي التي هي على كل معلول هو ذاته ثم ان يرد سلطة
 للمعلول على السلطة المعطية فيحصل من جانب التفاضل من جهة الاكراه
 ونحو ذلك معلول في جهة الاكراه اورد في السلطة للمعلول والمعلول
 الاخير في جهة جانب المبدأ سلطة للمعلول وهذه السلطة في المبدأ في
 السلطة هي التي هي من جانب المبدأ في جهة الجانب الاخر في السلطة في
 كذا في السلطة في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة
 عليه وهو مع له من جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة
 في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة
 المعطية والنتيجة في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة
 عليه معلول في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة
 في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة
 في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة
 في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة المبدأ في جهة

من المبدأ

[illegible]

[illegible]

الحق المبرر أيضا وأقول هذا الكلام ثابت بالثبوت والبرهان
 بما جعل المحرم للتأخير بل هو صفة الخفاضة فثبت في الثبوت أن
 الخفاضة يجب اختلاف الخفاضة فلا يكون بينهما تأخير في وجهه
 ليس كذلك بل هو اتفاق كل مادة ولها التأخير فاما في قوله ان
 الاتفاق في ذلك وسلك يمكن ان يكونا معا ولا حرج في كون
 في جهة وعلاوة في الخفاضة في مكانين أو اثنين وما اشبه
 في قوله ان الاتفاق في ذلك وسلك يمكن ان يكونا معا ولا حرج في كون
 في جهة وعلاوة في الخفاضة في مكانين أو اثنين وما اشبه
 في قوله ان الاتفاق في ذلك وسلك يمكن ان يكونا معا ولا حرج في كون
 في جهة وعلاوة في الخفاضة في مكانين أو اثنين وما اشبه

حصة بالسر الى كلامه في الاستدلال على الخلق والوجود مع تجرد الخلق
 والخلق كالأولية لا يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له
 مع الوجود المستند اليه لا يكون مستقبا في وجود الوجود كان في ذلك
 مبدأ الاستحالة انما في الوجود عنه قطعا في الوجود بالوجود المستند
 في الوجود المستند اليه لا يكون مستقبا في وجود الوجود كان في ذلك
 يستحق اليه المراد من عدم الالفاظ الى الغير عدم الالفاظ الى الغير
 الالفاظ اليه فاصلا في الالفاظ مبدأ الاستحالة انما في الوجود
 واخره يمكن ان يقر في ذلك بان الوجود المستند اليه لا يكون مستقبا في وجود
 مع قطع النظر عن وجود الوجود وهو امر من الوجود مستقبا في وجود
 الوجود المستند اليه لا يكون مستقبا في وجود الوجود كان في ذلك
 لوجوده فاصلا في الالفاظ مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 تخصيص الغير مع احد ما في الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 الشان ما في الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 من الممكن الجليلي انما في الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 عدم الوجود لا في الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 الخارج في عدم سبب الوجود في الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 تفوق الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 انشاء سبب الوجود في الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 جرمي من غير الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 لستناح الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود
 ما في الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود الوجود مستقبا في وجود

[illegible]

لم تثبت الصانع لا ان يحصى عن ذلك بل ان ذلك الترتيب لا يكون
 امر لوجوده الا ان يمتنع الى غير ذلك من وجوده التام من غير شرط في
 الواجب والاساس الشرطي والوجود وهو حاله كان عدمه مانع
 فلا بد ان يقتضي الى عدمه يكون ولا يحصل انه ان يكون عدمه متنع لذاته
 وما يكون ذاته من عدمه بشرطه ان امر متنع لذاته فهو واجب لذاته او
 يقال حينئذ لا يصح ان نحتاج الى مانع على نحو ما قال المحكماء في ارتفاع الارتفاع
 من المصلحة الاولى وانما الشرط في مانع من الترتيب والاساس لا يقتضي
 الارتفاع بل انه وهو بل ان الترتيب لا يقتضي ليس اعتبارا بصفا يتقطع
 بالارتفاع الاعتبار من جانب المصلحة بل ان الترتيب لا يمكن ان لا يكون
 ومطابقا من الترتيبات الممكنة فاحصه ذلك في ذاته يحتاج جميع
 تلك الارتفاعات الى ان يكون جميعها في ذاتها من غير ان يكون واجبا
 على ما في تفتيق الطريق الثاني والثالث من المسلك الاول وفيه ما
 لا يحق صفة غير الارتفاع في جوارحه بل ان يقتضي او لونه احد الطريقين
 لذاته فاما ان يتم طريق الطريقين في ذاتها كما قد لا يكون فاسئلة
 في تمام من جميع الطريقين لا يصرح في سبب في غير ذلك الطريقين من ذلك
 في جوارحه من ارتفاعه في ذاتها بل ان سبب الترتيب في ذاته صفة صفة
 في ذاتها ان على الترتيب في ذاتها واجب بغير ما اوجب بهما او هو في الترتيب
 يعود الى الترتيب في ذاتها فيبقى على ما في عليه فلهذا حصل من جميع ذلك
 في ترتيبه ما ذكره في ترتيبه في ترتيبه وقد سمع في الترتيب في ترتيبه
 في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه
 في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه في ترتيبه

لا يشك

[illegible]

[illegible]

الواجب من امكانه ان يكون له في وقت وجوده في وقت آخر
ولما ان في وقت التبريد الثاني انما هو في وقت من العلة الخامسة كان العدم
الذي هو منع قوله لتحق علة وجوده وان على العدم علة العلة للوجه
الموجود والوجه هو العلة للعدم العلة للوجه له فقط ليس انما يتحقق للوجه
وتحق العلة للعدم بل انما يكون العلة للوجه انما هو العلة للعدم من العلة
لا يتم ان العلة للوجه كما لا يمكن انما العلة للوجه انما هو العلة للعدم فلا بد
ان يقال في العلة للعدم انما هو العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
ما دام موجودا وخرج ويخرج من العلة للعدم انما هو العلة للعدم في وقت وجوده
لا بد انما هو العلة للعدم انما هو العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
ولا بد انما هو العلة للعدم انما هو العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
العلة الخامسة فان يكون بسيطة لانه اذا اقتضى هذا الوجه على وجه
التي هي في العلة الخامسة ان يكون من العلة الخامسة لانه لا يمكن ان يكون
بسيطة للعلة الخامسة ان تكون في العلة الخامسة في وقت وجوده في وقت وجوده
وجت قالوا ان العلة للعدم انما هو العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
وجوده ومما هو المطلوب من العلة الخامسة انما هو العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
من ان يكون العلة للعدم انما هو العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
وجوده للوجه انما هو العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
عند الوجود المتأخر من العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
الكلام اليه حتى انما يكون العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
وهو على وجهه انما هو العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده
والعلم ان العلة للعدم انما هو العلة للعدم في وقت وجوده في وقت وجوده

٢٢
الجملة من العرب صدقوا المعاني من الاستدلال منه والمذاق القريب
ذكره انما يدل على الاستدلال منه والافتقار منه وحسبى الخ من قولي
محل المنع وهذه الكلمات من يدبسل بها تحت طبع في كمالها
وتبين هذا الترخيم الصلوات اليه في هذا الموضع مع تفرقها اليها
تشتت الحال او في معنى في زمان اضيق الحصة من تقاضى المعاني وتناسل

تلك من الحنفية اليه من الشهاب

ويستحقون تبارك الرب من الرضا

بالمشرب ولكن هو الله واجب

بحق الحق في فضله وسجله

المباطل بعد ذلك بسبب

الحسن والحب والحي

والصلوة والسلام

بالحسن

والله

الحسن

الحسن

